

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
مبادرة MDG+ الخاصة بامدادات المياه والصرف الصحي: ورشة العمل الأولى
٢٠١٣ - ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ - بيروت ، لبنان

مذكرة توضيحية

١ - خلفية

تبنّت دول العالم في قمة الألفية التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الأهداف الإنمائية للألفية وتعهّدت بتنفيذها مع حلول عام ٢٠١٥. وتم تنقيح وتوسيع نطاق هذه الأهداف والغايات المتعلقة بها في العام ٢٠٠٢ خلال اجتماع القمة العالمية للتنمية المستدامة. ويتعلق الهدف السابع من أهداف الإنمائية للألفية بضمنان الاستدامة البيئية حيث تم تحديد غايتين وثلاثين مؤشرات متعلقة بقطاع المياه كالتالي:

الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية	
الغاية 7-A	إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وإنحسار فقدان الموارد البيئية
المؤشر ٧,٥	نسبة الموارد المائية الإجمالية المستعملة
الغاية 7-C	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول ٢٠١٥
المؤشر ٧,٨	نسبة الأشخاص الذين يتوفر لهم الحصول على مياه الشرب المأمونة
المؤشر ٧,٩	نسبة الأشخاص الذين يتوفر لهم مرافق الصرف الصحي الأساسية

وبالرغم من أن الغاية المتعلقة بامدادات المياه والإصحاح محددة وواضحة إلا أن تعريف المؤشرات المستخدمة وما قد يترتب عليها من خلل محتمل أثناء تجميع البيانات الأساسية من مصادرها المختلفة قد جعل من عملية المتابعة والتقييم للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف أصعب من ما قد يتبادر للذهن في الوهلة الأولى. إن المتابعة الدقيقة لهذه المؤشرات تتطلب عدد من المرتكزات الإحصائية الدقيقة والموثوقة كعدد السكان في كل من المناطق الحضرية والريفية لكل دولة إضافة إلى مصادر المياه ووسائل التخلص من المخلفات السائلة المستخدمة من قبل السكان.

لقد أدت هذه المعوقات الإحصائية إلى اعتماد بعض المنظمات الدولية بيانات قد لا تكون دقيقة من مصادر مختلفة، الأمر الذي دعا المجلس الوزاري العربي للمياه في أول اجتماعاته الذي عقد في الجزائر في الفترة ٢٩-٣٠ حزيران/يونيو إلى تكليف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه (اكوا) ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدياري) والمجلس العربي للمياه والشبكة العربية للبيئة والتنمية (راند) إلى وضع آلية للتنسيق والتعاون بشأن إعداد دراسة تأخذ في الاعتبار نوعية الخدمة المقدمة وتسنّد إلى مؤشرات ومعايير موحدة للتقييم والمقارنة.

ونتيجة لتعدد التقارير الدورية الصادرة سواء على المستوى الدولي (برنامج الرصد المشترك JMP بين منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية الذي يُصدر تقرير كل سنتين، آخرها التقرير الصادر في مارس من العام ٢٠١٢) أو على المستوى الإقليمي (التقرير المشترك بين الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة والذي يصدر كل سنتين حول التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف الألفية متضمناً قسم خاص بالأهداف المتعلقة بامدادات المياه والصرف الصحي)، وبناء على المقترح المقدم من قبل الإسكوا خلال اجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه فقد أقر المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعه الأول في القاهرة خلال الفترة ٢٧-٢٨/١/٢٠١٠ إلى تعديل قرار المجلس الوزاري السابق ليدعو الإسكوا بالتنسيق مع الجهات المذكورة أعلاه، إلى إعداد مؤشرات ومعايير موحدة للدول العربية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح وكذلك إعداد تقارير دورية تصدر كل سنتين حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية المتعلقة بامدادات المياه والإصحاح، وبذلك يكون المجلس الوزاري قد توجه نحو تطوير مبادرة لرصد التقدم في تحقيق هدف الألفية الخاص بمياه الشرب والصرف الصحي أخذاً في الاعتبار مؤشرات إضافية تقوم على توضيح مستوى وجودة الخدمات المقدمة للسكان مثل كمية الاستهلاك ونوعية المياه وإستمرارية الامداد ومستوى تجميع ومعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، إضافة إلى الكلفة المالية للخدمات على السكان.

وتنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي فقد قامت الاسكوا بالتنسيق مع الجهات المشمولة في القرار بإعداد قائمة من المؤشرات الموحدة والتي تضم بالإضافة إلى المؤشرات الأساسية عدد من المؤشرات الإضافية التي تهدف إلى تجاوز أوجه القصور في المؤشرات الأساسية المعتمدة في برنامج الرصد المشترك. هذا وقد تم عرض قائمة المؤشرات خلال الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الإستشارية للمجلس الوزاري وتمت الموافقة عليها والتوصية بالبدء في إتخاذ الإجراءات العملية لإرساء آلية تجميع البيانات ، وفي هذا الصدد إتخذ المجلس الوزاري في دورته الثانية المنعقدة في مقر الجامعة العربية في ١ يوليو ٢٠١٠ قراراً يدعو الاسكوا بالتنسيق مع الأوكا وسيداري ومنظمة الصحة العالمية والمجلس العربي للمياه ورائد إلى إعداد نموذج موحد للمؤشرات والمعايير المتفق عليها يهدف إلى تسهيل آلية تجميع البيانات وتوحيدها عبر عدد من الاستمارات، كما كلف المجلس الوزاري أمانته الفنية بتعميم النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير إلى الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني لإبداء الملاحظات بشأنه ليتم أخذها في الإعتبار عند إعداد صيغة النموذج النهائية.

وبناءً على قائمة المؤشرات المتفق عليها أثناء الاجتماع الثالث للجنة الفنية الإستشارية وقرار المجلس الوزاري قامت الاسكوا بإعداد مسودة النموذج لينضم إلى المذكرة التفسيرية التي توضح الخلفية والأسس التي على ضوئها تم إعداد النموذج، ستة استمارات مشتملة على تعريف المصطلحات المستخدمة وآليات تجميع البيانات ومصادرها. وقد تم التنسيق أثناء إعداد النموذج مع الشركاء المشمولين في قرار المجلس الوزاري، ومن ثم تم إرسال النموذج كمسودة نهائية إلى الأمانة الفنية للمجلس ليتم تعميمه على الدول العربية والمنظمات بحسب قرار المجلس، كما وتم في وقت لاحق إدراج بعض التعديلات على مسودة النموذج بناءً على الملاحظات التي تم وردت من الدول بحسب قرار المجلس المشار إليه أعلاه.

لقد أقر المجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعه الثالث المنعقد في القاهرة خلال الفترة ١٥-١٦ يونيو ٢٠١١ قراره رقم ٣٥ الذي تم من خلاله اعتماد النموذج الموحد المعد من قبل الاسكوا والذي يحتوي على المؤشرات الإضافية وكذلك آلية تجميع وتحليل البيانات المطلوبة من الدول العربية. ومن خلال قرارات المجلس المتعاقبة يتضح بأن الهدف الرئيسي لا يحد على إعداد تقارير عن مستوى تحقيق الدول العربية لهدف الألفية الخاص بالمياه والصرف الصحي فقط وإنما يتسع لإنشاء آلية متابعة على مستوى جميع الدول العربية تتضمن عدد من الأنشطة أهمها إنشاء القاعدة المؤسسية المناسبة وكذلك إعداد نظام المعلومات الذي يضمن إستمرارية آلية المتابعة على المدى المتوسط والطويل. إن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن عملية تجميع البيانات وتحليلها يجب أن تركز على فهم واضح ومشترك بين الدول العربية للمؤشرات الأساسية والإضافية المذكورة في النموذج الموحد، الأمر الذي يتطلب بذل الجهد من جميع الأطراف لتحقيق ذلك وخصوصاً تنفيذ الخطوات التي تضمنتها فقرات قرار المجلس الذي يدعو الجهات المعنية بالمياه في الدول العربية إلى تسمية نقاط إتصال وطنية تُعنى بمتابعة تنفيذ آلية الرصد، كما إهتم المجلس أيضاً بالتنفيذ السليم لمكونات آلية الرصد من خلال دعوة الاسكوا والاكوا وسيداري والمجلس العربي للمياه ورائد بالتواصل مع جهات التمويل الإقليمية والدولية بغرض تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتوفير نظام المعلومات والتدريب لنقاط الاتصال الوطنية وكذلك الأنشطة الأخرى ذات الصلة بإعداد تقارير التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية الخاصة بإمدادات المياه والإصحاح في الدول العربية والمبنية على المؤشرات والمعايير الواردة في النموذج الموحد.

ولإهمية تسمية نقاط الاتصال في تنسيق أي أنشطة تشمل الدول العربية فقد أكد المجلس الوزاري ومكتبه التنفيذي على أهمية أن تقوم الدول التي لم تسم نقاط إتصالها بذلك وحددت لذلك المواعيد المتتالية ضمن نصوص قراراتها المتعاقبة المتعلقة بهذا الشأن. ومن الملاحظ أن إستجابة الدول لقرار المجلس كانت دون المستوى المطلوب، كما ويجب التنويه بأن الغرض من تسمية نقاط الاتصال لا يتمثل فقط في تعبئة استمارات النموذج بالبيانات وإنما يتمثل بشكل رئيسي في التنسيق لتنفيذ نظام متابعة على المستوى الوطني والإقليمي يضمن صحة البيانات ودقتها حتى يمكن مقارنتها ونشرها، وبالتالي فإن من المهم والضروري استكمال تكليف نقاط الاتصال من الدول التي لم تقم بذلك حتى الآن ، علماً بأن مهمة تجميع البيانات وتعبئة الاستمارات لن تكون مقتصرة على نقاط الاتصال فقط وإنما ستكون مشتركة فيما بين أعضاء فرق المتابعة الوطنية الذي ستعمل تحت إشراف نقاط الاتصال ويشارك فيها بالإضافة إلى ممثل الدولة في أحواء ممثلي الجهات ذات الصلة بخدمات المياه والصرف الصحي مثل وزارات الإسكان ومؤسسات المياه والصرف الصحي وأجهزة الإحصاء الوطني... الخ.

إن تشكيل فرق المتابعة على المستوى الوطني يمثل حجز الزاوية حيث والبيانات المطلوبة على مستوى المناطق الحضرية أو الريفية أو حتى على المستوى الوطني غالباً ما تكون موزعة على أكثر من جهة، كما وأن نجاح تنفيذ هذه المبادرة والوصول إلى تقارير ذات مصداقية في نوعية البيانات والأرقام المعروضة سيكون مرهوناً بمستوى التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة على المستوى الوطني والمحلي لضمان أعلى درجة من الدقة في البيانات والمعلومات. إن إدماج المؤشرات الأساسية والإضافية لمبادرة المتابعة ضمن الأطر الإحصائية الرسمية للدول العربية يتطلب إشراك أجهزة الإحصاء الوطنية في آلية المتابعة من خلال ممثل عنها ضمن فرق المتابعة.

٢- مشروع رصد التقدم في تحقيق هدف مياه الشرب والصرف الصحي (MDG+) في الدول العربية:

أما فيما يتعلق بقرار المجلس الوزاري الذي دعا الاسكوا والجهات الأخرى المشمولة في القرار إلى البحث عن مصدر تمويل لتنفيذ أنشطة المبادرة العربية لآلية الرصد فقد قامت الاسكوا بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، بإعداد وثيقة تشتمل على الأفكار المتعلقة بالمبادرة والمبررات الداعية لها والاستفادة المرجوة من تنفيذها وتم بناء على هذه الوثيقة التواصل مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) بغرض النظر في إمكانية تمويل الوكالة لأنشطة المبادرة. وبناءً على المناقشات اللاحقة وموافقة الوكالة السويدية للتنمية الدولية المبدئية لتمويل المشروع تم، بالتنسيق مع الشركاء المشمولين في القرار الوزاري، إعداد وثيقة متكاملة للمشروع تتضمن عدد من البنود والأنشطة

الموضحة أدناه، كما وتم مناقشة وإقرار وثيقة المشروع من لجنة المشاريع بالإسكوا ومن ثم تقديمها للوكالة السويدية للتنمية الدولية بشكل رسمي وبعد المداولات والمناقشات بين الوكالة والإسكوا حظي المشروع بالموافقة وتم توقيع إتفاقية التمويل بين الإسكوا والجانب السويدي في ديسمبر ٢٠١١ ، حيث سيتم تنفيذ أنشطة المشروع بشكل رئيسي من قبل الإسكوا والجمعية العربية لمرافق المياه وسيساهم الشركاء الآخرون في عضوية اللجنة الإستشارية للمشروع لمتابعة أنشطته بالإضافة إلى المشاركة في بعض الأنشطة المناسبة لمجال عمل هذه الجهات.

يهدف المشروع بشكل رئيسي إلى تأسيس وإنشاء آلية إقليمية لرصد ومتابعة حصول سكان الدول العربية على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي إستناداً إلى المؤشرات الأساسية المعتمدة من برنامج الرصد المشترك (JMP) والمؤشرات الإضافية الخاصة بهذه الآلية وذلك في ضوء تطوير نظام معلوماتي تتوفر من خلاله بيانات موثوقة ومعلومات وتحليلات لمستوى ونوعية خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي في الدول العربية. إن مخرجات هذا النظام من معلومات وبيانات ستسهم في دعم إتخاذ القرار بشأن الاحتياجات والأولويات والأهداف لتحقيق حق الإنسان في المياه والصرف الصحي في الدول العربية، كما سيسهم هذا المشروع أيضاً في دعم النقاش والحوار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي حول اعتماد النهج التي تراعي الخصوصية الإقليمية بغرض تأطير أهداف التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥.

أ) الإنجازات المتوقعة من المشروع:

تتمثل الإنجازات الرئيسية للمشروع في النقاط التالية:

- تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية في مجال إدارة البيانات، وجمع ورصد المعلومات وبخاصة تلك المتعلقة بالمؤشرات الأساسية المعتمدة من برنامج الرصد المشترك (JMP) وكذلك المؤشرات المعتمدة في المبادرة العربية (MDG+) بخصوص خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي.
- إنشاء نظام معلوماتي للاستفادة منه كأداة موثوقة لإدارة وتحليل البيانات وإعداد تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في حصول سكان الدول العربية على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي ، فضلاً عن مستوى وجودة نوعية تلك الخدمات.
- تأسيس برنامج للرصد على المستوى الإقليمي في مجال خدمات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية، الأمر الذي سيسهم مستقبلاً في وضع السياسات الوطنية والإقليمية الخاصة بخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي من خلال تطوير آلية رصد يتم تنفيذها على المستويين الإقليمي والوطني وأصدار تقارير مرحلية (كل سنتين) عن التقدم المحرز تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه.
- تعزيز الحوار الإقليمي من خلال سلسلة من الاجتماعات بمشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب الشأن والمصلحة في النقاش بشأن وضع ونتائج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في السياق الإقليمي العربي، والذي سيسهم بدوره في مناقشة السياسات العامة على المستوى العالمي في إعداد واعتماد الأهداف التنموية لمرحلة ما بعد العام ٢٠١٥.

ب) أنشطة المشروع:

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمشروع فيما يلي:

- تكليف نقاط إتصال من الدول العربية وتشكيل فرق المتابعة الوطنية. ومن المتوقع أن يقوم نقاط الاتصال بتنسيق تشكيل فرق المتابعة وتسهيل أعمالها ، وبالتالي فإن نقاط الاتصال بحاجة إلى الدعم المباشر من قيادات قطاع المياه.
- تشكيل لجنة إستشارية تضم ممثلي جميع الشركاء المشمولين في القرار الوزاري لمتابعة سير تنفيذ المشروع.
- الاتفاق حول طرق وآليات جمع البيانات وإدارتها وتحليلها.
- إعداد مواد التدريب اللازمة، بما في ذلك للمؤشرات ولعناصر إدارة البيانات على المستويين الوطني والإقليمي.
- تنفيذ عدد من الأنشطة التدريبية لنقاط الاتصال وفرق المتابعة.
- إنشاء ودعم وحدة متابعة تنفيذ آلية الرصد (MDG+ unit) ضمن الهيكل الإداري للجمعية العربية لمرافق المياه.
- تقديم دعم فني إضافي لعدد من الدول الأقل نمواً (أو تلك التي تمر بإزمات) في تجميع البيانات وإدارتها وتحليلها.
- تصميم نظام إدارة البيانات ليشمل جمع وتخزين وتحليل البيانات وإعداد التقارير على المستويين الإقليمي والوطني، فضلاً عن تحديد وتصميم البرامج المطلوبة. وسيتم العمل بهذا النظام في وحدة متابعة تنفيذ آلية الرصد ورفدها بالخبرات والأجهزة والمعدات والبرامج المطلوبة لتيسير أعمالها.
- إنشاء وصيانة موقع على شبكة الانترنت لنشر المعلومات عن المشروع وآلية المتابعة ومؤشراتها.
- تعزيز نتائج مؤشرات البيانات الرسمية لآلية المتابعة من خلال إعداد وتنفيذ مسوحات ميدانية في بعض المناطق لعدد من الدول العربية.
- إستعراض ومراجعة عمليات الرصد الحالية لمؤشرات الهدف (7-C) من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في البلدان العربية وبخاصة تلك المتبعة في برنامج الرصد المشترك (JMP) بهدف التعرف على أساليب جمع البيانات والمنهجيات المتبعة في إعداد قواعد البيانات والمسوحات الميدانية المستخدمة في جمع ورصد البيانات على الصعيد الوطني.
- قيام فرق المتابعة الوطنية بتعبئة نموذج الاستمارات المعتمد من قبل المجلس الوزاري من خلال المتابعات الميدانية والتنسيق مع الجهات الوطنية ذات العلاقة وبدعم فني من قبل وحدة المتابعة المزمع إنشائها في الجمعية العربية لمرافق المياه.

ج) فترة تنفيذ المشروع:

بناءً على إتفاقية تمويل المشروع الموقعة بين الاسكوا والوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (SIDA) فإن من المتوقع البدء في تنفيذ أنشطة المشروع بحلول بداية العام ٢٠١٢ ويستمر لمدة 3.5 سنوات حتى يونيو عام ٢٠١٥. ستسمح فترة تنفيذ المشروع للدول إلى المساهمة في المناقشات والمداولات بشأن آليات ومنهجيات المتابعة وتوحيد المعايير والمؤشرات على المستوى الإقليمي العربي، بالإضافة إلى توحيد الرؤى والمواقف المؤدية إلى إعداد سياسات التطوير لمرحلة ما بعد الاطار الزمني المحدد لتنفيذ أهداف الألفية في العام ٢٠١٥.

وفي سبيل الاعداد لتدشين أنشطة المشروع الذي تم توقيع إتفاقية تمويلة بين الاسكوا والوكالة السويدية للتنمية السويدية (SIDA) تقوم الاسكوا بالاعداد لتنظيم ورشة العمل الاولى للمشروع التي تستضيف فيها الاسكوا فرق المتابعة الرئيسية من الدول العربية، حيث تضم كل من هذه الفرق ثلاثة مشاركين، تشمل نقطة الاتصال الوطنية وممثل الدولة في الجمعية العربية لمرافق المياه بالإضافة إلى أحد خبراء الاحصاء العاملين في جهاز الاحصاء الوطني. تهدف ورشة العمل إلى توحيد التعاريف والمفاهيم وآليات تجميع البيانات وطرق احتساب المؤشرات في جميع الدول العربية تمهيداً لأصدار تقارير التقدم المحرز الدورية تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه ، وتندرج هذه الورشة ضمن مكونات المشروع الذي يهدف إلى إنشاء نظام معلومات على المستوى الوطني والإقليمي وبناء القدرات وإصدار تقارير التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية بناءً على المؤشرات الأساسية المعتمدة دولياً بالإضافة إلى المؤشرات الإضافية المعتمدة من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه. وفي سبيل تحقيق اهداف ورشة العمل فقد قامت الاسكوا بإعداد دليل تدريبي لشرح خطوات تعبئة استمارات النموذج الموحد، كما تم أيضاً تطوير نظام آلي لتطبيق عمليات تجميع البيانات وضمان توحيدها على مستوى جميع الدول. وسيتم خلال ورشة العمل الاولى المزمع عقدها في بيروت خلال الفترة ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ تدريب الفرق المشاركة على الدليل التدريبي وكذلك برنامج التطبيق الآلي، كما وسيتبع ورشة العمل المتابعة على مستوى كل دولة على حدة للتأكد من حسن سير عملية تجميع البيانات بشكل موحد. وفي هذا الاطار وجب التأكيد على أن ورشة العمل الأولى ما هي إلا نقطة البداية لعمل سيستمر خلال الأعوام القادمة يقوم فريق المتابعة الوطني خلاله بالتنسيق مع الجهات العاملة في مجال خدمات المياه والصرف الصحي على المستوى الوطني بهدف تجميع البيانات والتحقق من صحتها ودقتها وتوحيد المؤشرات وطرق احتسابها والتنسيق في ذلك مع الإسكوا والجمعية العربية لمرافق المياه تمهيداً لإصدار تقارير الإنجاز الدورية تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للمياه.